

المحترم

سعادة الأخ الفاضل / نائب وزير الخارجية

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: حظر استيراد جميع أنواع لحوم الطيور من جمهورية روسيا الاتحادية

تهديكم الهيئة العامة للغذاء والتغذية أجمل التحيات وأطيب التمنيات لكم بالتوفيق والنجاح،،،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نرفق لكم نسخة من القرار الإداري الصادر عن وزارة التجارة و الصناعة رقم 1953 لعام 2021 والمتضمن حظر استيراد جميع أنواع لحوم الطيور (الطازجة والمبردة والمجمدة والمصنعة) بكافة أنواعها ومشتقاتها و منتجاتها و بيض المائدة فيما عدا المعالجة حرارياً على دراجة حرارة 70 درجة مئوية بسبب نقشي مرض إنفلونزا الطيور شديدة الضراوة في جمهورية روسيا الاتحادية من (Bashkortostan–Chelyabinsk–Tyumen). (مرفق)
للتفضل بالاطلاع ومخاطبة الجهات المعنية في جمهورية روسيا الاتحادية بشأن الموضوع المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول خالص التحية،،،

رئيس مجلس الإدارة - المدير العام بالتكليف





تُكمّل وزارة التجارة والصناعة،

المستند التاريخي

- المرسوم بالقرن رقم (43) لسنة 1964م بشأن الاسس واللائحة التنظيمية،
وعلى المرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979م بشأن الشرف على الإبحار في السلع وتحديد أسعار بعضها
والأعمال الحرة وتحديد أسعار بعضها وتعديلاته،
وعلى المرسوم بالقانون رقم (191) لسنة 2015م في شأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة،
وعلى القرار الوزاري رقم (216) لسنة 2014م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (117) لسنة 2013م الصادر
بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979م،
وعلى القرار الوزاري رقم (160) لسنة 2019م بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض الاختصاصات،
وعلى قرار الوزارى رقم (419) لسنة 2019م بشأن تفويض الوكيل المساعد لشؤون الرقابة وحماية المستهلك
ببعض اختصاصات وكيل الوزارة،
وعلى كتاب التوجيه العامة للرقابة والفنية رقم (2128) بتاريخ 2021/10/18م بشأن توجيهات الامتثال
(2021/8)،
وبناء على ما تضمنه المصلحة العامة.

٢٢

المادة الاولى

- يخطر إسهال جميع أنواع لحوم الطيور (الطازجة، المبردة، المجمدة، المصنعة) مؤلف أنواعها ومشتقاتها، متجانها، وببيض المائدة فيما عدا المعالجة حرارياً على درجة حرارة 70 درجة مئوية بسبب نفسى مرض إنفلونزا الطيور شديدة الضراوة في جمهورية روسيا الاتحادية من Tyumen، Bashkortostan-Chelyabinsk).

524 اَلْمَدَائِنُ

- على جميع جهات الإختصاص - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، ينشر في الجريدة الرسمية.

وكانت وزارة التجارة والصناعة

١٠٠